جلســة مجلــس النــواب تاريخ ٢٠٢٣/٦/١٩

البند	الموضوع	مُلخص
١.	**اقتراح القانون الرامي إلى فتح اعتمادات في موازنة العام ٢٠٢٣ قبل تصديقها** ● **مُقدّم من النواب السادة: الياس أبو صعب، سجيع عطيّة، علي حسن خليل، جهاد الصمد وبلال عبدالله.** **(وزارة المالية)** **ملاحظة:** **١. شَـرَحَ مـدير عـام وزارة الماليـة بالوكالـة أمـام اللجـان النيابيّـة المُشـتركة أن أرقـام الإعتمـادات الملحوظة في هذا الاقتراح تكفي لتغطية الرواتب لنهاية العام ٢٠٢٣والمداخيل ستكون من خزينة**	• **الأسباب الموجبة:** – لم تقدّم موازنة العام ٢٠٢٣ لغاية تاريخه – الإنخفاض الكبير في القدرة الشرائية للعاملين في القطاع العام – العجز في اعتمادات الرواتب والاجور والمعاشات التقاعدية لجميع العاملين في القطاع العام لا سيما بعد رفع قيمة تعويض النقل اليومي من قبل الحكومة. • **يتضمّن إقتراح القانون** ١.فتح اعتمادات **بقيمة /٣٧،٤٠٩،٩٣٨،٧٩٨،٠٠٠/ ل.ل** في موازنة العام ٢٠٢٣ قبل تصديقها شرط أن تُدَوّن فيها.

الدولة دون اللجوء إلى الإكتتاب بموجب سندات خزينة والتمويل سوف يكون من خلال العائدات الجمركية والـ TVA إضافة إلى إيرادات من الموانىء والمرافىء. **٢. اجازت المادة /١٢/ من قانون المحاسبة العمومية، وبصورة استثنائية، فتح اعتماد في موازنة ماقبل تَصديقها شرط أن يُدَوّن فيها.** **٣. تفاصيل التعويضات حُدّدت في جداول مرفقة باقتراح القانون وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منه (جدول عدد ٤).**	٢. تُخصّص هذه الإعتمادات حصراً **لتغطية النفقات** التالية: – إعطاء **تَعويض مؤقت لجميع العامين في القطاع العام وللمُتقاعدين** الذين يستفيدون من معاش تقاعدي. – **العَجز في اعتمادات الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية** لجميع العاملين في القطاع العام وللمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي – **العَجز في الإعتمادات المرصدة لتعويض النقل المؤقت** لجميع العاملين في القطاع العام. – تغطّى الإعتمادات بزيادة تقدير قسم واردات موازنة ٢٠٢٣. ٣. يتمّ النقل من الإعتماد المُخصّص للإحتياطي بقرار مُشترك من وزير المالية والوزير المُختّص بعد تأشير المُراقب المركزي لعقد النفقات. ☒ أقرّت اللجان النيابية المُشتركة، بأكثرية النواب الحاضرين، اقتراح القانون مُعدلاً لجهة تعديل عبارة "أن يتم النقل من الاعتماد المُخصّص للإحتياطي **بقرار من وزير المالية بناء لطلب الوزير المختص.." بدلاً** من بقرار مُشترك بناءً لطلب وزير المالية والوزير المُختّص.....
اقتراح القانون الرامي إلى فتح اعتمادات في موازنة العام ٢٠٢٣ قبل تصديقها **٢.**	• **الأسباب الموجبة:** – لم تُقدّم موازنة العام ٢٠٢٣ لغاية تاريخه – مُساعدة الجامعة اللبنانية على استكمال العام الجامعي ٢٠٢٢ ـ ٢٠٢٣

• مُقدّم من النواب السادة: الياس أبو صعب، سجيع عطيّة، علي حسن خليل، جهاد الصمد وبلال عبدالله. (وزارة المالية)	• يتضمّن إقتراح القانون ١. فتح اعتماد **بقيمة /٢٦٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠/ل.ل** في موازنة العام ٢٠٢٣ قبل تصديقها شرط أن يُدّون فيها. ٢. يُخصّص هذا الإعتماد حصراً لتغطية نفقات اعطاء حوافز مالية وبدل نقل لأساتذة الجامعة اللبنانية لتمكينها من استكمال العام الجامعي ٢٠٢٢ ـ ٢٠٢٣.

القاضي محمود مكيّه

أمين عام مجلس الوزراء